

بحضور محافظ تعز والمدير التنفيذي لصندوق برعاية وتأهيل المعاقين :

اختتام الاجتماع التنسيقي لشركاء الأطراف الصناعية والعلاج الطبيعي

قضايا الإعاقة/

اختتمت مساء أعمال الاجتماع المنعقد بتعز أعمال الاجتماع التنسيقي الثالث للجهات العاملة في مجال الأطراف الصناعية والعلاج الطبيعي والداعمين لها وهم صندوق رعاية وتأهيل المعاقين ومنظمة الصليب الأحمر الدولية ومراكز الأطراف الصناعية في صنعاء وعدن والمكلا وتعز وكذا الشركاء الآخرين العاملين في هذا المجال وأبرزهم وزاراتي التربية والتعليم والصحة العامة والسكان والصندوق الاجتماعي للتنمية .

الجدير ذكره أن أعمال الاجتماع استمرت ثلاثة أيام تم فيها مناقشة العديد من القضايا ذات الصلة بصناعة الأطراف الصناعية والعلاج الطبيعي ونوع الخدمات التي تقدمها مراكز الأطراف الأربعة في عدن وصنعاء وحضرموت وتعز والصعوبات والمشاكل التي تواجه المركز بحيث يتم وضع الحلول والمعالجات المناسبة لها.

وفي هذا الصدد قدمت العديد من أوراق العمل من قبل الأطراف المشاركة حيث قدمت رئيسة مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتعز لينا داود خلاصة عن المنظمة (تكويناتها والأنشطة) التي تقيمها في اليمن والعالم في مجال الأطراف الصناعية والتأهيل الحركي بينما قدم ممثل صندوق رعاية وتأهيل المعاقين ورقة عمل عن الأنشطة والخدمات والبرامج والتدخلات التي يقوم بها الصندوق في مجال الأطراف الصناعية والعلاج الطبيعي والرعاية



الصحية والعلاجية والدوائية والتعليمية والتأهيل والتدريب على الصعيدين الفردي والمؤسسي ... مشيراً إلى أن عدد المستفيدين من خدمات الصندوق قارب الـ (١٨٠٠٠) معاق ومعاقة في مختلف محافظات الجمهورية في حين تجاوزت عدد الجمعيات المستفيدة من خدمات الصندوق الـ (١٣٠) جمعية ومركز منتشرة في عموم محافظات الجمهورية . من جانبها قدمت مراكز الأطراف الصناعية الأربعة أوراق عمل استعرضت فيها خدماتها وأنشطتها وأعداد المستفيدين من كل مركز والدعم المقدم لها من قبل الصليب الأحمر وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين كما تطرقت أوراق

على ضرورة وأهمية الإسراع في بناء مقر لمركز الأطراف الصناعية في محافظة صعدة والإسراع في تجهيزه وتنفيذه كما أكد المجتمعون على ضرورة تنفيذ القرارات والتوصيات الخاصة بالاجتماعين السابقين والتي تعثر تنفيذها العام المنصرم بسبب الأوضاع التي مرت بها البلاد.

الجدير بالذكر أن أعمال الاجتماع افتتح من قبل الأخ شوقي أحمد هائل محافظ محافظة تعز وبحضور الأخ عبد الله الهمداني المدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين وممثل منظمة الصليب الأحمر الدولي في اليمن .

عمل مراكز الأطراف الصناعية إلى خطتها وطموحاتها المستقبلية . إلى ذلك قدم الصليب الأحمر محاضرتين حول صناعة الكراسي المتحركة وأخرى حول العلاج الطبيعي وطرقه واليات.

وفي الجلسات الأخرتين تم توزيع الحاضرين إلى مجموعات عمل تم فيها مناقشة خلاصة أوراق العمل والمشاكل والصعوبات وفرص الحلول والدور المناط بكل جهة من الجهات ذات العلاقة الأمر الذي أدى إلى الخروج بالعديد من النتائج والتوصيات وفي المقدمة منها التأكيد

قدمت خلال اللقاء التشاوري الثاني للجهات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة:

أوراق عمل تحدد المشاكل ومكان الخل وتضع الحلول والمعالجات

الحلقة 2-1



١١- ضياع بعض المعاملات في أروقة ومكاتب الصندوق وضعف خدمة المعاملة الالكترونية. ١٢- وجود الصندوق والصدى الإعلامي له سبب في تنصل كثير من الجهات عن تادية مهامها وسبب في تحلي جهات داعمة عن دعمها لجمعيات ذوي الإعاقة بجهة أن لديهم صندوق يعني بهم . ١٣- ظهور صعوبة بالغة لدى الجمعيات حديثة الإنشاء في مسألة وجود دعم لها خاصة والصندوق يشترط مرور سنتين على التأسيس والجهات الداعمة ترفض بحجة أن هناك صندوقاً مدعماً بدعمها فيسبب ذلك في انهيار العديد منها .

٤- التعامل حسب الإجراءات المتفق عليها وبما لا يخالف النظام والقانون . ٥- العمل مع الصندوق في متابعة ما يصعب عليه وخاصة الجهات المعنية بتبويله والمعلقة القانون . ٦- متابعة الشفاف وإزالة أي لبس أول بأول . ٧- متابعة تطوير وتحديث برامج وأنشطة الصندوق . ٨- متابعة رصد مخصصات مالية لزيادة إيرادات الصندوق بما يوازي الإحتياج الفعلي للجهة المستهدفة .

٤- تمكين ذوي الإعاقة من صنع القرار وإشارت الورقة إلى أن إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وتخصيص ثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقة في مجلس إدارته مؤثر هام في توجه المشروع اليمني إذ منح ذوي الإعاقة الحق في مسألة صنع القرار ورسم السياسات والمشاورات التنسيقيات سواء في خدمات التدريب والتأهيل والبناء المؤسسي أو المقترحات الخاصة بالشؤون الإدارية والشؤون المالية .

٥- تأخير تدخلات الصندوق ودعمه للجمعيات الفعلية والتي تخدم فئة مستحقة لتدخل الصندوق بجهة ضرورة أن يمر على إنشائها سنتين كاملتين وهذا الأمر غير منطقي ويسبب انهيار عدد من الجمعيات كان بالإمكان تطويرها ورفع مستواها لتخدم الشريحة المستهدفة من وجود الصندوق وكان اللازم دراسة مدى أهمية الجمعية وفتحها للمستهدفة ومنطقها الجغرافية ومدى الإحتياج الفعلي لها لا المدة الزمنية لتأسيسها .

٦- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ٧- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ٨- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٩- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ١٠- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

١١- تمكين ذوي الإعاقة من صنع القرار وإشارت الورقة إلى أن إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وتخصيص ثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقة في مجلس إدارته مؤثر هام في توجه المشروع اليمني إذ منح ذوي الإعاقة الحق في مسألة صنع القرار ورسم السياسات والمشاورات التنسيقيات سواء في خدمات التدريب والتأهيل والبناء المؤسسي أو المقترحات الخاصة بالشؤون الإدارية والشؤون المالية .

١٢- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ١٣- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ١٤- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ١٥- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ١٦- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

١٧- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ١٨- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ١٩- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٢٠- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ٢١- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

٢٢- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ٢٣- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ٢٤- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٢٥- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ٢٦- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

٢٧- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ٢٨- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ٢٩- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٣٠- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ٣١- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

٣٢- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ٣٣- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ٣٤- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٣٥- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ٣٦- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

منبر الأقوياء

اللجنة المعنية أم الغاية الأسمى

□ .. ها نحن نغلق الباب الثاني لأسبوع مضى على اللقاء التشاوري بكل ما فيه من طرح وتحديد للإشكاليات والصعوبات والعراقيل التي تعترض طريق وصول الخدمة



عبدالواسع مجلي

أو تأخر وصولها ونحن ما نزال نساء ل من اللجنة المعنية بمتابعة تلك التوصيات التي أجمع عليها أصحاب اللقاء لاسيما وأن تسمية تلك اللجنة ظل مقرراً بترشيح الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين والمحافظة وهذا ما يجعل من زمن بدء التنفيذ بعيداً عن التحقيق حتى يأتنا الله

من عنده يتوافق من في المحافظات ومن ثم تشكيل اللجنة المعنية بمتابعة ما خرج به اللقاء التشاوري الثاني من توصيات ليكون بعدها المضي صوب صياغة الآليات واللوائح وهذه تحتاج إلى لجان وليس لجنة واحدة ليكون كل ذلك مقتطعا من عمر الانجاز وبالتالي يأتي اللقاء التشاوري الثالث - إن مد الله في عمرنا - ونحن ما نزال نتشامل من هم أعضاء اللجنة المعنية بالأمر كذا وأعضاء اللجنة المعنية بالذات.

إنه مسلسل لجان لانعرف متى يكون بث الحلقة الأخيرة منه لنستمتع بما ستؤول إليه الأمور بشأن خدمات عامة وشاملة لذوي الإعاقة وتيسير حقيقي لوصول الخدمة لكافة أبناء الوطن أكانوا في مديريات أو عواصم المحافظات أو مناطق نائية . وهنا أجد نفسي ملزماً - ومعني كل من عمل مع هذه الشريحة المتميزة- بأن نقدم رجاءاً والتماساً عاجلاً لكل من دعا إلى تشكيل لجنة آيين كان أعضاؤها أو رئيسها أو ممثلها بأن يستمر في الدعوة للتشكيل بصورة مستمرة وفق ما دعا له من تشكيل يضم محافظات أو مديريات أو حتى قرى فالهم ليس من هو في اللجنة ولكن المهم هو ما الذي سيقوم به أعضاء اللجنة ومدى قدرتهم على القيام بما أُنيط إليهم من مهام هي بحق أمانة لا يستهان بها.

ولي رجاء ثان إلى اللجنة المعنية بمتابعة توصيات اللقاء التشاوري وإن لم تشكل وفق ما طرح الإخوة المقترحون في ختام اللقاء ينبغي أن نحصر أن لا تحرم المحافظات وإن كان بعضها من وجودهم باللجنة من جهة وأن لا تستبعد خبرات ذوي الإعاقة أكانوا من المحافظات أو الأمانة ذلك لأنني أجد أن لجنة لمتابعة التوصيات تمثل كافة المحافظات ستحتاج إلى مؤتمر لاتخاذها وبالتالي فليست لجنة ولكن ما أسلفته عن بعض المحافظات قد يسهل على المراقب والممول والمعني في تنفيذ الأمر إنجاز مهامهم على أكمل وجه لتحقيق الغاية من اللقاء التشاوري وذلك ذروة المراد وغاية القصد .

● رئيس دائرة الثقافة والإعلام بالاتحاد الوطني للمعاقين

ما قبل .. وبل

اللقاء التشاوري ومخرجاته

□ .. يطمح الأشخاص من ذوي الإعاقة إلى تنفيذ مخرجات وتوصيات اللقاء التشاوري الذي تم إقامته نهاية الأسبوع الماضي بين صندوق رعاية وتأهيل المعاقين والاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين وجميع شركاء



عبد الله أحمد بنیان

الصندوق في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة. ونعتقد جازمين أن توصيات هذا اللقاء هي محاض تجارب وخبرات واسعة وكبيرة تأتي من تجارب حقيقية وتعكس الواسع حقيقي كبير الواقع الحقيقي للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم

لا سيما وهذه التوصيات قد خرجت من جميع المنظمات العاملة في هذا المجال والواقعة في مختلف محافظات الجمهورية غير أن هناك سوألا يطرر نفسه ويشددة ماذا بعد اللقاء التشاوري هل ستعكس توصياته إلى واقع ملموس أم لا؟؟ هل سيلمس الأشخاص ذوي الإعاقة تحولات حقيقية نحو خدمتهم ورفع مستواهم؟؟ هل تعتبر التوصيات ملزمة للتنفيذ وهل تستنفذ؟

لقد انبثقت عن اللقاء التشاوري لجنة شكلت من جميع محافظات الجمهورية عن كل محافظة شخص وأوكل إليهم موضوع متابعة ورصد تنفيذ توصيات اللقاء وعلمنا جميعاً لتذليل الصعوبات والتعاون مع هذه اللجنة كي تتمكن من إنتمام ما كلف به فإلينا أن تقوم بمساعدة الجميع بإتمام تنفيذ التوصيات ولا يجب أن يتخلى الآخرون عن واجباتهم .

يجب على الاتحاد وجميع منظماته العمل على مساعدة اللجنة في متابعة تنفيذ توصيات هذا اللقاء وعلمنا جميعاً للوقوف إلى جانبه صفاً واحداً نعمل سوياً على تطبيق وتنفيذ ما اتفقنا عليه في سبيل رفع مستوى شريحة ذوي الإعاقة وفي مختلف مجالات الحياة .

ليس المهم أن نسبح ونصرد توصيات وقرارات بل المهم والضروري هو أن نطبق ونفعل هذه التوصيات لأن الغرض من هذه اللقيات والمؤتمرات هو الخروج ببرنامج جماعي تخدم شريحة ذوي الإعاقة وعلى المعاقين العمل بما أوتي من قوة على تطبيقها وفي حال عدم ذلك لا سمح الله تعالى فإسأله على كل ريال صرف على ذلك وستحاسب جميعاً أمام الله على ذلك .

● نائب رئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة

١١- ضياع بعض المعاملات في أروقة ومكاتب الصندوق وضعف خدمة المعاملة الالكترونية. ١٢- وجود الصندوق والصدى الإعلامي له سبب في تنصل كثير من الجهات عن تادية مهامها وسبب في تحلي جهات داعمة عن دعمها لجمعيات ذوي الإعاقة بجهة أن لديهم صندوق يعني بهم . ١٣- ظهور صعوبة بالغة لدى الجمعيات حديثة الإنشاء في مسألة وجود دعم لها خاصة والصندوق يشترط مرور سنتين على التأسيس والجهات الداعمة ترفض بحجة أن هناك صندوقاً مدعماً بدعمها فيسبب ذلك في انهيار العديد منها .

٤- التعامل حسب الإجراءات المتفق عليها وبما لا يخالف النظام والقانون . ٥- العمل مع الصندوق في متابعة ما يصعب عليه وخاصة الجهات المعنية بتبويله والمعلقة القانون . ٦- متابعة الشفاف وإزالة أي لبس أول بأول . ٧- متابعة تطوير وتحديث برامج وأنشطة الصندوق . ٨- متابعة رصد مخصصات مالية لزيادة إيرادات الصندوق بما يوازي الإحتياج الفعلي للجهة المستهدفة .

٤- تمكين ذوي الإعاقة من صنع القرار وإشارت الورقة إلى أن إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وتخصيص ثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقة في مجلس إدارته مؤثر هام في توجه المشروع اليمني إذ منح ذوي الإعاقة الحق في مسألة صنع القرار ورسم السياسات والمشاورات التنسيقيات سواء في خدمات التدريب والتأهيل والبناء المؤسسي أو المقترحات الخاصة بالشؤون الإدارية والشؤون المالية .

٥- تأخير تدخلات الصندوق ودعمه للجمعيات الفعلية والتي تخدم فئة مستحقة لتدخل الصندوق بجهة ضرورة أن يمر على إنشائها سنتين كاملتين وهذا الأمر غير منطقي ويسبب انهيار عدد من الجمعيات كان بالإمكان تطويرها ورفع مستواها لتخدم الشريحة المستهدفة من وجود الصندوق وكان اللازم دراسة مدى أهمية الجمعية وفتحها للمستهدفة ومنطقها الجغرافية ومدى الإحتياج الفعلي لها لا المدة الزمنية لتأسيسها .

٦- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ٧- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ٨- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٩- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ١٠- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

١١- تمكين ذوي الإعاقة من صنع القرار وإشارت الورقة إلى أن إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وتخصيص ثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقة في مجلس إدارته مؤثر هام في توجه المشروع اليمني إذ منح ذوي الإعاقة الحق في مسألة صنع القرار ورسم السياسات والمشاورات التنسيقيات سواء في خدمات التدريب والتأهيل والبناء المؤسسي أو المقترحات الخاصة بالشؤون الإدارية والشؤون المالية .

١٢- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ١٣- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ١٤- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ١٥- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ١٦- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

١٧- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ١٨- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ١٩- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٢٠- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ٢١- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

٢٢- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ٢٣- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ٢٤- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٢٥- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ٢٦- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

٢٧- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ٢٨- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ٢٩- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٣٠- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ٣١- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .

٣٢- تأخير إنجاز المعاملات الفردية العامة للجمعيات مما يضطر مسؤولي الجمعيات والقادمين من المحافظات البعيدة البقاء في العاصمة لفترات طويلة تهدر الوقت والمال . ٣٣- يلتمس بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تعامل فح وسبب من قبل بعض موظفي الصندوق . ٣٤- تمرر بعض موظفي الصندوق عن ممارسة عملهم وتأخير إنجاز المعاملات أول بأول . ٣٥- عدم رفع الصندوق للنفقات التشغيلية بما يوازي الارتفاعات الحاصلة . ٣٦- عدم وجود معايير واضحة وشفافة في توزيع واعتماد النفقات لكل جهة وظهور جهات تستلم مخصصات كبرى وجهات مخصصات لا تكاد تذكر من قلتها دون معرفة معايير التوزيع والاستحقاق .